المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 3 - العدد (1) - يناير 2024
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

التحالفات الخطابية حول سياسة حزب الليكود تجاه النظام القضائي في إسرائيل (من فبراير إلى ديسمبر ٢٠٢٣)

شيماء ماجد

أستاذ مساعد الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر
shaimaamagued@feps.edu.eg

The Discursive Alliances Around the Likud Party's Policy Toward the Judicial Authority in Israel (February to December, 2023)

Shaimaa Magued

Associate Professor of Public Administration, Faculty of Economics and Political Sciences, Cairo University, Egypt
shaimaamagued@feps.edu.eg

DOI: 10.21608/ijppe.2024.338782 **URL: http://doi.org/ 10.21608/ijppe.2024.338782**

- تاريخ استلام البحث: 2023/12/16، وتاريخ قبوله: 2024/1/3
- توثيق البحث: ماجد، شيماء. (2024). التحالفات الخطابية حول سياسة حزب الليكود تجاه النظام القضائي في إسرائيل (من فبراير إلى ديسمبر 2023). *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، *3*(1)، 123-145.

المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 3 - العدد (1) - يناير 2024
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

التحالفات الخطابية حول سياسة حزب الليكود تجاه النظام القضائي في إسرائيل (من فبراير إلى ديسمبر 2023)

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيف نجح حزب الليكود اليميني الإسرائيلي في سياسته لتقويض سلطات المحكمة الدستورية العليا من خلال تمرير حزمة من القوانين تعمل على إعادة هيكلة السلطة القضائية وتعطي السلطة التشريعية الحق في مراجعة قرارات المحكمة وتغيير طريقة اختيار أعضائها من القضاة على الرغم من وجود معارضة كبيرة لهذه السياسة على المستوى الشعبي والأكاديمي والسياسي. وللإجابة على هذا التساؤل، عمدت هذه الدراسة إلى استخدام المدخل البراجماتي في فهم وتحليل خطابات القوى السياسية والأكاديمية والشعبية في طرحها للعديد من الحجج والأدلة لدعم أو دحض مشروع القانون. ومن خلال تتبع مسار التحالفات الخطابية وعلاقات القوة بينها، توصلت الدراسة إلى أن نجاح حزب الليكود في تمرير مشروع القانون على الرغم من وجود معارضة في العديد من الأوساط السياسية والأكاديمية والشعبية بسبب قدرة حزب الليكود وتحالفاته مع قوى اليمين المتطرف على صياغة حجج تدور حول الضرورة الأمنية والسياسية والدينية لدعم هذه الحزمة من القوانين كوسيلة لحماية الدولة اليهودية وتدعيم بقائها في مواجهة المخاطر الأمنية التي لا يمكن مواجهتها إلا من خلال الحد من سلطات المحكمة الدستورية العليا التي تقوض من سلطات البرلمان المنتخب. واعتمدت الدراسة على وسائل بحثية كيفية قائمة على تحليل 40 خطابًا لساسة من توجهات وانتماءات حزبية مختلفة وقادة رأي عام وأكاديميين إسرائيليين حول مشروع قانون حزب الليكود منذ اقتراح مشروع القانون في فبراير 2023 حتى اعتماده.

الكلمات الدالة: تحليل السياسات العامة، المدخل البراجماتي والتحالفات الخطابية، مشروع القانون الخاص بالمحكمة الدستورية العليا الإسرائيلية، حزب الليكود

المقدمة

في فبراير 2023، تقدم وزير العدل يريف ليفين في حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتنياهو بحزمة من القوانين لإعادة هيكلة سلطات وتشكيل مراكز القوة في السلطة القضائية بدءًا من المدعي العام والمحكمة الدستورية حتى المحاكم والمجالس القضائية إلى البرلمان لمناقشته والحصول على الموافقة على تبنيه وتمريره (Adams et al., 2023). وقد أثار مشروع القانون –لا سيما فيما يتعلق بتعديل صلاحيات وتشكيل المحكمة الدستورية العليا بإسرائيل– العديد من التساؤلات حول كيفية نجاح حزب الليكود في تمريره على الرغم من وجود معارضة واسعة من قبل العديد من الأوساط السياسية والأكاديمية والمجتمع المدني. ومن خلال الرجوع للإسهامات الأكاديمية في مجال تحليل السياسات العامة، وجدنا أن الاهتمام الأساسي لهذه الكتابات ينصب حول فهم وتحليل المراحل الفنية والإجرائية والتقنية والبيروقراطية والقانونية التي تمر بها السياسات العامة في مراحلها المختلفة؛ مما يحول دون تفسير وتوضيح سبب نجاح حزب الليكود في تمرير قوانين تتيح له تقويض السلطات الرقابية للمحكمة الدستورية العليا على الرغم من وجود معارضات واسعة (Laswell, 1936; Lindblom, 1958; Wildavsky, 1966). ولكن على عكس الإسهامات الكلاسيكية/التقليدية الأنجلوسكسونية في تحليل السياسات العامة، نجد أن اهتمام الكتابات الفرنسية بدور الفاعلين كمؤثرين في صياغة وتنفيذ السياسات العامة حول إشكاليات تخدم أهدافهم ومصالحهم في مواجهة منافسيهم على السلطة والمكانة والمكاسب السياسية يمكن هذه الدراسة من الإجابة على تساؤلها الأساسي (Zittoun, 2009, 2014, 2000). ولأهمية دور وتأثير الفاعلين السياسيين في فهم سبب نجاح حزب الليكود في تمرير مشروع القانون على الرغم من وجود تيارات قوية من المعارضة، استندت هذه الدراسة إلى المدخل البراجماتي الذي يهتم بالتحالفات الخطابية للفاعلين السياسيين لتفسير واستنباط مصالحهم وأهدافهم المختلفة وراء صياغتهم لمشروع القانون في صورة تخدم مواقعهم داخل مؤسسات الدولة في مواجهة منافسيهم.

وظهر المدخل البراجماتي في تحليل السياسات العامة في العشرينيات من القرن الماضي متأثرًا بالفلسفة البراجماتية وبالتحول الذي شهدته الفلسفة اللغوية والسيوسيولوجيا البراجماتية في فرنسا في السبعينيات من أجل التأكيد على أهمية وصف وشرح الأنشطة التي يقوم بها متخذو القرار وصانعو السياسات أثناء الفعل العام (Lascoumes et Le Galès, 2012; Mény & Thoenig, 1989). فخلافًا للنظريات السببية الكلية، يساعد المدخل البراجماتي على تفسير الفعل العام والسياسات المختلفة في المجالات العملية الخاصة بتطبيق السياسات. فعند الأخذ في الاعتبار القدرات التحليلية والقيمية والمعرفية والخطابية للفاعلين من الممكن

تتبع مقترحي السياسات والتركيز على استراتيجيات الصراع والتعريفات والجدليات التي تظهر في لغتهم واستعراضهم لقوتهم في مواجهة منافسيهم. وهذه الطريقة مبنية على منهجية كيفية تهتم بشكل كبير بالفاعلين الذين يمثلون القيود والفرص في عملية اتخاذ القرار من خلال تفاعلهم مع بعضهم.

ومن ثم، تجادل هذه الدراسة بأن حزب الليكود نجح في تمرير حزمة من القوانين تحتوي على مشروع قانون يهدف إلى تعديل سلطات وطريقة اختيار القضاة في المحكمة الدستورية العليا بإسرائيل على الرغم من وجود معارضة واسعة في العديد من الأوساط الرسمية وغير الرسمية بسبب قدرته على تكوين تحالفات خطابية واسعة تضم أحزابًا يمينية ذات نفوذ سياسي كبير تمكنت من صياغة حجج أمنية وسياسية ودينية دعمت موقف حزب الليكود في مواجهة منافسيه ومعارضيه. وللوصول لهذا الاستنتاج، اتبعت هذه الدراسة المنهجية البحثية الكيفية من خلال تحليل 40 خطابًا من خطابات الساسة المنتمين للأحزاب السياسية الإسرائيلية المؤيدة للحكومة الحالية والمعارضة لها وقادة المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية لاستبيان التحالفات الخطابية الناشئة حول هذا المشروع منذ طرحه في فبراير 2023 حتى اعتماده من قبل البرلمان.

وقد عملت الدراسة على تتبع المواجهات الخطابية المتضمنة للحجج السياسية والأمنية والدينية للأحزاب السياسية المتضامنة مع حزب الليكود في مقابل الحجج القيمية للأحزاب المعارضة له وتتبع تطورها في مختلف المعتركات السياسية التي كانت بمثابة اختبارات لقدرة حجج الطرفين على الصمود والاستمرار على مستوى المجال العام وميدان صنع السياسات داخل مؤسسات الدولة، لا سيما البرلمان وتصارع الخطابات فيما بين قيادات الأحزاب السياسية. فقد تمكنت هذه الدراسة من خلال استخدام المنهج البراجماتي لعملية صنع السياسات العامة كنتاج لتفاعل السياسيين في معتركات مختلفة من تتبع القدرات الذهنية واللغوية للفاعلين السياسيين من خلال خطاباتهم التي أبرزت الحجج والصراعات والفرص والعقبات التي تحدد مسار السياسات العامة أثناء صنعها (Knoepfel et al., 2001). فهذه الخطابات تعبر عن أهداف الفاعلين والمسار الذي يرغبون في تتبعه عند وضع السياسات والمشكلة الأساسية التي يرغبون في حلها في إطار السياق الاجتماعي والتاريخي الخاص بهم). فمن خلال استنباط المشكلة التي يسوغها الساسة في خطاباتهم في صورة حجج منطقية، يستطيع الباحث فهم منطقهم في تبرير السياسات كحل لهذه المشكلة التي تمثل عبئًا كبيرًا وتحتاج إلى حل ضروري (Paquin et al., 2011). وحول هذه الخطابات الرئيسية تتجمع خطابات لقوى سياسية أخرى داعمة أو ناقدة للسياسات المقترحة تتضح من خلالها خريطة علاقات القوى في المجتمع محل الدراسة وآليات تبريرهم وتفاعلهم مع المواطنين.

وتقدم هذه الدراسة إسهامين أساسيين على المستوى النظري والتطبيقي. فعلى المستوى النظري، تطرح هذه الدراسة المنهج البراجماتي كمدخل لتحليل السياسات العامة من خلال التركيز على الفاعلين وتأثيرهم من خلال رؤيتهم وأهدافهم في صياغة السياسات العامة وتنفيذها. فعلى عكس الإسهامات الكلاسيكية والأنجلوسكسونية في تحليل السياسات العامة التي تركز على النواحي القانونية والإجرائية في عملية صنع السياسات، يفند المدخل البراجماتي مبدأ حيادية الدولة في صنع السياسات من خلال الاهتمام بالتحالفات الخطابية للفاعلين كمنهج ونسق معرفي وتحليلي لفهم وتفسير السياسات من خلال دوافع وأهداف الفاعلين. أما على المستوى التطبيقي، فنجد أن تطبيق سياسة حزب الليكود حيال السلطة الرقابية للمحكمة الدستورية الإسرائيلية على المنهج البراجماتي لتحليل السياسات العامة يساعد المتخصصين في الشؤون الإسرائيلية على فهم مدى تشابك وتعقد المشهد الداخلي الإسرائيلي وارتباطه بدوافع ومصالح الساسة الحاكمين والقوى اليمينية المهيمنة على المجتمع التي تؤثر بدورها على صياغة السياسات الداخلية والخارجية لا سيما تلك المتعلقة بالشأن الفلسطيني. فيمكن للباحثين المهتمين بالشؤون الإسرائيلية استخدام التحالفات الخطابية من أجل تفسير وفهم التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها إسرائيل وفهم وتفسير دوافع حكامها في استخدام العنف المفرط وسياسات الإبادة ضد الفلسطينيين.

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام؛ يتناول القسم الأول الأدبيات الأكاديمية حول المدخل الأنجلوسكسونية السائدة في تحليل السياسات العامة والأسباب التي دعت إلى ظهور المدخل البراجماتي. ويعرض القسم الثاني الجوانب والأدوات التحليلية المرتبطة بالمدخل البراجماتي في التعريف بأهداف ومصالح واستراتيجيات الفاعلين من خلال الكشف عن صياغتهم للمشكلات ومبرراتهم التي يدفعون بها في الخطابات المختلفة. أما القسم الثالث والأخير، فيتناول بالتفصيل التحالفات الخطابية بين مختلف القوى السياسية والأكاديمية والمجتمع المدني التي نشأت حول مشروع قانون تعديل سلطات وتشكيل المحكمة الدستورية العليا من خلال مرورها باختبارات مختلفة على مستوى المعتركات التالية: المجال العام وميدان السياسات وتصارع الخطابات.

مراجعة الأدبيات حول المداخل الأنجلوسكسونية السائدة في تحليل السياسات العامة

اتسم تحليل السياسات العامة في المدخل الأنجلوسكسوني بالقطرية والتركيز على النواحي الإجرائية والقانونية ومركزية الدولة ككيان حيادي لا يؤثر فاعلوه واختلافاتهم في عملية صنع السياسات العامة (Wildavsky, 1966 ; Laswell & Kaplan, 1950; Lindblom, 1958; Laswell, 1936). وارتبطت السياسات العامة بالقطرية لتباين مجالات اهتماماتها وفقًا للاختلافات القومية بين الدول محل الدراسة وارتباط السياسات العامة بصناع السياسات بدلًا من أن تقوم على محتوى معرفي وقيمي مشترك. وركزت أيضًا الدراسات

الأنجلوسكسونية على الجوانب الإجرائية في فهم عمليات صنع وتنفيذ السياسات العامة من خلال الاهتمام بتحليل المسائل القيمية والأمور الأكثر عملية وشمولية وحل المشكلات العامة دون إنتاج معرفة قيمية مرتبطة بأدوات معرفية ومناهج تحليلية تؤثر على عملية صنع السياسة ويتم توجيهها لصانع السياسات (Laswell, 1936). فإذا كانت دراسات السياسات العامة تهتم بالمشكلة العامة، فهي لا تهتم بتعريف ونشر الحلول والتفكير في عملية صنع السياسات العامة كنتيجة للنشاط السياسي للفاعلين على الساحات السياسية والإدارية لأن مفهوم السياسة العامة، لا سيما في الكتابات الأنجلوسكسونية، كان مرتبطًا بمفهوم الدولة المركزية والمتجانسة والحيادية في عملية صنع القرار (Hall, 1993). فالارتكاز على مركزية ووحدة وحيادية الدولة قائم على القناعة بأن تعريف ونشر وفرض حل للمشاكل العامة يحتاج إلى سلطة مركزية مستندة إلى موظفين حياديين يستخدمون أدوات عمل مختلفة من أجل حل المشكلة دون التأثير في عملية صنع السياسات (Muller & Surel, 1998). وفي ذلك السياق، يظهر متخذ القرار بأنه القادر على تنظيم المجتمع مع الحظوة بتأييد لتنفيذ سياسته.

وقد تأكدت القطرية والإجرائية والمركزية في السياسات العامة في تطور الكتابات الأنجلوسكسونية حول تعريفات السياسات العامة. فأولى الأعمال التي تناولت السياسة العامة اهتمت بتعريفها كاختيار مهم ومحرر أي حيادي وبمنأى عن أية ارتباطات حزبية. فتعريف السياسة العامة بأنها ما تختار الحكومة أن تقوم أو ألا تقوم به، هو مفهوم عملي يعمل على وصف فعل ملموس للدولة أثناء الفعل العام (Dye,1978). فالسياسات العامة من الممكن أن يتم اعتبارها نظريًا موضوعًا محليًا مرتبطًا بقطاعات مختلفة وقطريًا مرتبطًا بمستويات فعل مختلفة داخل الدولة، وبالتالي فهو يشير إلى حقائق تطبيقية مختلفة. ومن ناحية أخرى، فإن السياسات العامة لا تتكون من مكون أو عنصر واحد ولكن من مجموعة عناصر مثل القرارات والقوانين والتشريعات والمؤسسات والموظفين والأنشطة والخطابات، فهي مجموعة من المدخلات أو العناصر (جمعة، 1999؛ Peters, 1973). وبالتالي تعتبر السياسات العامة مجموعة من الأنشطة المشتركة التي تعمل بجانب الدولة لدعمها ولا تتم ملاحظة السياسات العامة عمليا كبناء من الفاعلين من الممكن تنفيذها أو تطبيقها بطرق مختلفة. وعلى صعيد آخر، ركزت السياسات العامة على أهمية الأهداف التي تعطي معنى للعناصر المختلفة للسياسة وذلك لأن السياسة العامة عبارة عن مجموعة من العناصر التي تعطي معنى تنتظم حوله العديد من التوجهات (لمنوفي، 2009؛ Wildavsky, 1985). وهنا نجد أن السياسات العامة مشحونة بالمعاني التي يتم طرحها وجعلها منحازة لمتخذي القرار وتجاهل كل ما هو متعلق بتوضيح المعنى الذي ينتجه الفاعلون. وكنتيجة لذلك، لا يمكن فهم السياسات العامة دون الاهتمام بالعملية التي تتم فيها والمراحل المستقلة للسياسة، وهي تعريف المشكلة وصياغة المقترح واتخاذ القرار والتنفيذ (Lerner & Laswell, 1951). وتتسم هذه المراحل بخطوات

تنفيذية وأفكار مستقلة عن نوايا الفاعلين ومقترحاتهم المؤسسية من خلال ظهور المشكلة وديناميكية الحل والتنفيذ.

ولمواجهة القصور التحليلي والمنهجي للتوجه الأنجلوسكسوني، ظهرت دعوات لتقييم الطريقة التي يتم بها صنع السياسات العامة وتنفيذها من خلال الاهتمام بالمتغيرات السببية التي تأخذ في الاعتبار ديناميكيات وآليات مرتبطة بالسياسات العامة (Simon, 1977; Jones, 1970). ومن هنا ظهرت نظرية التحالفات الدعوية التي تقترح شرح التغيير كنتيجة لصراع بين تحالفات تنافسية أو نظرية التوازن التي تقترح فهم التغيير من خلال الاضطرابات التي تعمل على إنتاج مشاكل في الأجندة السياسية حيال سياسات ثابتة وبالتالي تقترح أن يكون هناك فهم محايد للتغيير (Sabatier, 1999). وعلى إثره، اهتم الباحثون بالعمليات الملموسة للفاعلين من أجل حل المشكلات بعد الاقتناع بأن المشكلات العامة معتمدة على قدراتنا الإنسانية والمعرفية على الفهم وأنها لا يمكن أن تكون موضع حل تحليلي نظري ومنطقي ورشيد(Wildavsky, 1985; Peters, 1973) . فمن أجل حل المشكلات، يجب على الأفراد أن يقوموا بالتأقلم مع الموقف الذي يتعرضون فيه إلى قصور معرفي والعمل على المقارنة بين العديد من الطرق الممكنة للتفكير من أجل حساب الطرق والخيارات التي من الممكن العمل بها للوصول إلى نتيجة أو حل مُرضٍ. وبناء على هذه التطورات، أقر الباحثون بأنه لمواجهة المشكلات المعقدة يجب على الفاعلين أن يتصرفوا من خلال تطوير استراتيجيات تمكنهم من تجاوز هذه الصعوبات (Jones, 1970; Kingdon, 1984). وبالتالي لا يركن الفاعلون للرشادة ويعترفون بأن الموقف يتعدى قدراتهم؛ مما أدى إلى الاستلهام من نظرية التجربة والخطأ من أجل بناء استراتيجية جزئية أو التدرج في التغيير عن طريق إصلاحات بسيطة. فظهر فيما يتعلق بحل المشكلات الاهتمام بنموذج سلة المهملات الذي يوضح إلى أية درجة يكون لدى متخذي القرار في الكثير من الأحيان الحلول من قبل أن تظهر المشكلة وأن الفاعلين يميلون إلى إعادة استخدام الحلول القديمة من أجل حل المشكلات الجديدة (Lindblom,1959).

وعلى الرغم من تعدد وتطور الكتابات الأنجلوسكسونية حول السياسات العامة فإن منهجياتها وأدواتها غير كافية لفهم وتحليل ما يحدث فعلا فيما بين الفاعلين في عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة. فهذا التطور لم يدفع نحو الاهتمام بالحلول التي يطرحها الفاعلون والصراعات فيما بينهم عند طرح الحلول. فتحليل السياسات الأنجلوسكسوني يعتبر السياسات علما تنفيذيًا أو تطبيقيًا يتم تطويره من أجل حل مشكلات المجتمع وتطوير منهجية للمشكلات العامة المعقدة. فالمتخصصون الذين ينتمون إلى هذا التقليد يركزون على تصميم السياسة من أجل إعطائها طابعًا أو بعدًا فنيًا مرتبطًا بتطوير آليات وأدوات تؤكد على الطابع أو الجانب الفني وأن الطابع التقني لا يكفي (Muller, 2009). ومن ضمن آليات التحليل المشهورة هي الاختيار الرشيد الذي يقوم على

تحليل التكاليف والمنافع، والذي يمثل منهجية أو أداة لاقتراح الحلول التدريجية للمشكلات المعقدة التي تعمل على تقديم اقتراح قائم على المحاولة والخطأ لحل المشكلات المستعصية. ومن أجل مواجهة هذا القصور المعرفي في تحليل السياسات العامة، اتجهت هذه الدراسة إلى الاعتماد على المنهج البراجماتي لتحليل وفهم دور وتأثير الفاعلين في عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة من خلال التركيز على التحالفات الخطابية، لا سيما في الحالة محل الدراسة المرتبطة بنجاح حزب الليكود في تمرير القوانين المقوضة لسلطات المحكمة الدستورية العليا على الرغم من وجود معارضة كبيرة على المستوى السياسي والشعبي والأكاديمي (Zittoun & Demongeot, 2010).

المدخل البراجماتي كإطار نظري لتحليل السياسات العامة

أمام القصور المعرفي والمنهجي للمدخل الأنجلوسكسوني في تحليل السياسات العامة، فيقترح المنهج البراجماتي التركيز على العمليات المعرفية والخطابية للفاعلين لمعرفة كيف يقومون بتعريف المشكلة والحل والربط بينهما (Zittoun, 2009). ويهتم هذا المنهج بالإمكانيات المعرفية والتعريفية للفاعلين وما يتم في المعتركات المختلفة من تبادل بين الفاعلين لطرح تعريفاتهم من أجل الوصول إلى توافق حول معنى مشترك (Zittoun, 2014). فالمنهج البراجماتي يعطي أهمية كبيرة للبحث عن الأدلة والطرق التي يقوم بها الفاعلون ببناء مفاهيم وتعريفات وتحليلات في تفاعل دائم مع الآخرين. وتساعد هذه التفاعلات على توضيح وفهم المفاهيم والمبادئ والتعريفات والتحليلات الخاصة بالآخرين والتصنيفات المختلفة والمشكلات أو الامتحانات التي تمر بها، والتي تدفع الفاعلين إلى انتقاد التعريفات ومواجهتها بأخرى وإعادة تعريفها وأقلمتها مع السياق.

ويقوم المنهج البراجماتي على صياغة أو ترويض المشاكل المستعصية من أجل حلها أو تحويلها إلى مشاكل قابلة للحل ومن ثم يجب الاهتمام بالطريقة التي يقوم بها الفاعلون لتعريف الحلول المقترحة وربطها بالمشاكل وكيفية تحليلهم وتبريرهم لهذا الربط. فالمنهج البراجماتي يقترح عدم الركون إلى شرح هيكلي كلي لفهم عملية الربط بين المشكلة والحل. فملاحظة الممارسات الملموسة تمكن من فهم استراتيجية الفاعلين من أجل أن يكون هناك ربط بين المشكلات والحلول ومعرفة الطريقة التي يحدث بها هذا الربط، والتي تشارك في عملية إعادة صياغة المشكلة والحل (Zittoun, 2013, 2000). ومن أجل فهم هذه العملية، يجب أن نفهم لماذا يعتبر تحليل السياسات فنًا مرتبطًا بإنشاء أو إيجاد المشاكل التي من الممكن حلها. فالمنهج البراجماتي يحقق هذه المقولة عن طريق مقارنة تحليل السياسات باللعبة اللغوية التي تتم بين الفاعلين من خلال استخدامهم للاستراتيجيات المختلفة لتحويل المشكلة المستعصية إلى مشكلة قابلة للحل. فالاستراتيجية تتمثل في أن هناك

مشكلة يتم التعريف بسببها، وأن السبب يمكن حله، والحل هو نتيجة ربط السبب بالمشكلة، وبالتالي يعمل الفاعلون على ترويض المشكلة من خلال تحويلها إلى حل. ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

التصريحات الخاصة بالسياسات العامة في مواجهة الاختبارات الجدلية والانتقادات

المنهج البراجماتي هو سوسيولوجيا الاختبار بمعنى أنه يرتبط بملاحظة أفعال وتصرفات الفاعلين في مواجهة بعض الاختبارات التي يجب أن يتجاوزوها وبالتالي الاختبارات تعمل على ربط المداخل السوسيولوجية التي تعمل على ملاحظة ألعاب الفاعلين دون أن تهتم بما يقولونه. فتأتي هنا أهمية تحليل الخطاب لتفكيكه في إطار حالة أو موقف اجتماعي ملموس يدفع الفاعلين إلى إنتاج بعض التصريحات الخاصة بالحلول من أجل فهم السياق والنية وتتبع تطور الأحداث وفهم الطريقة التي يتم بها تشكيل تحالفات وترابطات بين الفاعلين. ومن هنا، يجب الاهتمام بعملية الإقناع التي يقوم بها الفاعلون (Zittoun & Demongeot, 2010). فالفرضية القائمة على فكرة أن التحالفات تنشأ بمجرد أن يكون هناك عامل مشترك بين الفاعلين خاطئة، خصوصًا أن الفعل العام يمثل مشكلة تحتاج إلى حل وليس فقط ظاهرة طبيعية. ففي عالم توجد فيه العديد من المقترحات التنافسية، يتمثل تحليل سياسات في التزاوج بين حل ومشكلة وأيضًا إنتاج تحليلي وجدلي للإقناع. فبناء حل يحتاج إلى جدليات لكي تحمله ويعمل على حماية الفاعلين من التبرير ولكي يمكنهم من أن يقاوموا الانتقادات على مستوى الخبراء في قطاع محدد. ففي الحين والوقت الذي ينشأ فيه مقترح، فهم لن يترددوا في انتقاده على المستوى البيروقراطي الذي نجد فيه أن الإدارة يتم انتقادها وكذلك المستوى السياسي، وهو المجال الأهم في النقد في الديمقراطيات المختلفة، ويتمثل في الجدليات السياسية والعمل الصحفي. وعندما نهتم بالأفعال الملموسة للفاعلين في عالم صنع السياسات العامة، نجد أنه في المجالات السرية والعامة يعمل الفاعلون على التبرير والإقناع لأن نجاح هذه الأفعال مرتبط بالجدليات المحيطة بالمقترحات (Zittoun, 2009).

تصريحات السياسات العامة كلعبة سلطة

لا يمكن اعتبار التصرفات الخطابية لعبة لغوية ولكن لعبة سلطة. فالمدخل البراجماتي للسياسات العامة يتساءل حول السلطة عند تحليل جدليات الفعل، وذلك ليس عن طريق دراسة المقترح الذي يعمل على حل مشكلة ما ولكن عن طريق البحث عن متخذ القرار الذي يعمل على شرعنته. فإذا كان الباحثون لا يمكنهم توضيح أو تحديد متخذ القرار الحقيقي فإن الفاعلين لن يترددوا في ربط المقترح الخاص بالسياسات العامة بمتخذ القرار (Zittoun, 2014). ويقوم تعريف المشكلة حول ممثل متخذ القرار وأن الموقف لا يتحول إلى مشكلة عامة إلا إذا تم تعريفه كمشكلة يجب حلها من قبل السلطات العامة. وبنفس الطريقة، لا يمكن اعتبار حل ما حلًا إلا إذا تم اعتباره مقترحًا من قبل صانع القرار، وذلك لأن الاعتراف بصانع القرار هو اعتراف

بسلطته وبوضعيته في الحيز السياسي والاجتماعي. ولكن متخذ القرار ليس هو الوحيد الذي يقرر، فالمقترح لا يمكن أن يتم فقط برغبة مالكه، بمعنى أنه يجب الاعتراف بوجود تقسيم لأرضية السلطة الخاصة بالسياسات العامة بين العديد من الفاعلين وأن كل مقترح هو فرصة لاختبار هذه الأرضية التي تصنع فيها السياسات. فتقسيم العمل المرتبط بالبيروقراطية يدور حول إعطاء سلطة وقوة لقطاع محدد وكل حل يكمن في صياغة محددة للسلطات وترابطها أو تداخلها مع السياسة العامة (Muller, 2009). فكل سياسة عامة يجب أن يتم اعتبارها وفهمها كمشكلة لأنها تأتي من أجل أن تعمل على تغيير عملية توزيع السلطات الحالية مما يؤدي إلى صراع بين العديد من الفاعلين.

وسوف تستند هذه الدراسة إلى المدخل البراجماتي لتوضيح كيف نجح حزب الليكود في تمرير مشروع قانون يعمل على تقويض السلطة الرقابية للمحكمة الدستورية وطريقة تشكيلها على الرغم من وجود معارضة قوية من خلال توضيح التحالفات الخطابية التي دعمت الليكود في مواجهة منافسيه على مستوى المعتركات الثلاث: المجال العام، وميدان صنع السياسات، وتصارع الخطابات.

دراسة الحالة عن التحالفات الخطابية حول مقترح حزب الليكود بمشروع قانون لتعديل سلطات وتشكيل المحكمة الدستورية العليا

استنادا إلى تحليل 40 خطابًا سياسيًا لقادة حزب الليكود وحلفائه وأحزاب المعارضة وداعميهم على المستوى الأكاديمي والشعبي والتركيز على صياغة الفاعلين المختلفين للمشكلة والحل وربطهما وفقا لمصالحهم وأهدافهم، تؤكد نتائج تحليل الخطابات أن نجاح حزب الليكود في تمرير مشروع القانون مبني على قوة التحالفات الخطابية الداعمة له وقدرتها على الصمود والتفاوض في المعتركات السياسية الثلاثة في مواجهة المعارضة. فعلى كل مستوى من المعتركات السياسية المختلفة، نجد أن تلاحم التبريرات الأمنية والدينية والسياسية التي قدمها التحالف الخطابي الداعم لليكود كانت أكثر قدرة على مواجهة التحالف اليساري–الليبرالي المعارض ومبرره القيمي حول تحصين السلطات الرقابية للمحكمة الدستورية العليا لحماية الطابع الديمقراطي لإسرائيل على حمل المعارضة على الموافقة على تمرير القانون تحت ضغط من الأغلبية البرلمانية ورئيس الدولة. وقدم نائب رئيس الوزراء ووزير العدل في الحكومة الإسرائيلية الحالية ياريف ليفين في فبراير 2023، وبدعم من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، خطة للإصلاح القضائي تهدف إلى إجراء العديد من التغييرات الجوهرية في النظام القانوني، أهمها التغير المرتبط بصلاحيات وطريقة تشكيل المحكمة الدستورية العليا الذي تعنى به هذه الدراسة (Berg, 2023). وتقوم الدراسة بعرض مراحل تطور التحالفات الخطابية اليمينية الداعمة لليكود في مواجهة التحالفات اليسارية–الليبرالية وقدرة التحالف الأول على صياغة تبريرات ذات صفة حيوية لبقاء إسرائيل، وتؤكد

أنه لم تتمكن التبريرات القيمية التي دفع بها التحالف الليبرالي–اليساري من الصمود أمامها في المعتركات والاختبارات السياسية الثلاثة: المجال العام، وميدان السياسات، وميدان تصارع الخطابات، لا سيما ميدان السياسات في البرلمان الذي شهد تمرير القوانين. ويتضح ذلك من خلال الآتي:

التحالفات الخطابية المعارضة لليكود في المجال العام

في مواجهة قيام حزب الليكود بالتقدم بمشروع القانون، جاءت ردود أفعال قوية وعنيفة في المجال العام تمثلت في تصريحات للنقابات وجمعيات رجال الأعمال وأساتذة الجامعات المناهضة لما أسموه بالانقلاب القضائي أو الانقلاب على الديمقراطية. ومن خلال تحليل خطابات ممثلي المجتمع المدني المعارضين لمشروع القانون في تصريحاتهم الرسمية الواردة ترجمتها في الصحف الغربية، نجد أن العديد من ممثلي المجتمع المدني قد صاغوا مبرراتهم حول أبعاد قيمية وأيديولوجية مناهضة للتوجه اليميني المتطرف وقبضته المتزايدة على الشؤون السياسية للدولة. فقد أجمع ممثلو المجتمع المدني على أن هذا المشروع يمثل تهديدا للديمقراطية التي تحميها السلطة الرقابية للمحكمة الدستورية العليا على الكنسيت (Gold, 2023). وفي إطار هذه المعارضة لتوسيع الليكود لسلطته، رأى ممثلو المجتمع المدني أن اليمين الإسرائيلي يسعى للسيطرة على مفاصل الدولة، لا سيما المحكمة الدستورية العليا، بالإضافة إلى الكنيست من خلال صياغة قوانين تحكم قبضة اليمين المتطرف على التشريعات المتعلقة بقوانين تنظيم الانتخابات وبناء المستوطنات وحماية الحقوق والحريات الفردية. ففي ذلك الإطار، استقر المعارضون على استخدام مصطلح الانقلاب على الديمقراطية أو الانقلاب القضائي في توصيف مشروع القانون الخاص بالليكود ورؤيته كإشكالية وأزمة سياسية تهدف إلى تقويض الجهاز القضائي الممثل في المحكمة الدستورية العليا من خلال سماحه للأغلبية البرلمانية بالتدخل في شؤون التشريع وتهديد الممارسات الديمقراطية للبلاد، لا سيما فيما يتعلق بالرقابة على الحكومة (Sharon, 2024).

ومن ناحية أخرى، اعتبرت المعارضة أن هذه التعديلات المقترحة بمثابة محاولة لتحصين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذي يحاكم حاليا بتهمة الفساد (George & Jones, 2023). فقد صرح العديد من المتظاهرين ضد مشروع القانون بأن الليكود يسعى إلى إعطاء امتيازات لحلفائه من أعضاء أحزاب اليمين المتطرف حتى يضمن دعمهم له في الانتخابات المقبلة وحتى يتمكن من الالتفاف حول القرارات القانونية التي قد تدين رئيس حزب الليكود في المستقبل (The Associated Press, 2023). فمن خلال إعطاء أحزاب اليمين المتطرف الصلاحيات الواسعة في الاعتراض على قرارات يسعون إلى تغييرها مثل التجنيد في الجيش وبناء المستوطنات والاعتداء على الفلسطينيين واستخدام مقدسات إسلامية ومسيحية للصلاة وقراءة التلمود، وهي أفعال من الممكن أن تصادرها وتدينها قرارات المحكمة الدستورية العليا، عبر أساتذة الجامعات عن هذه

المخاوف مؤكدين أن الغرض من وجود سلطة رقابية من قبل المحكمة الدستورية تحت مسمى حجة المعقولية التي تسعى حكومة الليكود إلى إلغائه من خلال التعديلات المقترحة هو منع الحكومة من اتخاذ قرارات تعسفية دون استبدال سلطات صنع القرار للحكومة بسلطات المحكمة (PBS, 2023). فهي تهدف إلى ضمان عدم تجاوز الحكومة حدود سلطتها التي يمنحها القانون وبدونها سيكون لأعضاء الكنيست سلطة اتخاذ القرار النهائي بشأن من يمكنه الترشح ضدهم في الانتخابات بدون مراجعة قضائية وسيتمكنون من حماية بعضهم من خلال آلية الحصانة البرلمانية.

وقد أثارت هذه الخطط لإصلاح النظام القضائي في البلاد احتجاجات واسعة النطاق وأثارت مخاوف من أن يؤدي الإصلاح إلى تجريد السلطة القضائية في البلاد من سلطاتها، خصوصًا مع عدم وجود دستور مكتوب في إسرائيل (Kershner & Kingsley, 2023). وفي ذلك الصدد، أشار العديد إلى أن عدم وجود دستور مكتوب يحمي الممارسات الديمقراطية والرقابية في الدولة قد سمح بظهور تشريعات تقوض من ممارسات عرفية كتلك المرتبطة بسلطات المحكمة الدستورية العليا، فقد خرج مئات الآلاف من الإسرائيليين وممثلي المجتمع المدني إلى الشوارع في جميع أنحاء البلاد للاحتجاج على التغييرات المقترحة، والتي شعر كثيرون أنها تهدد الأسس الديمقراطية لبلدهم التي تقوم على السلطة الرقابية للمحكمة الدستورية التي اعتبرها كثيرون من الممارسات العرفية التي ترسخت مع تواتر واستمرار ممارستها على مر عقود طويلة. ومن ثم صرح المعارضون قائلين: "ليس لإسرائيل دستور مكتوب بل مجموعة من قوانين الأساس شبه الدستورية؛ مما يجعل المحكمة العليا أكثر قوة ولكن إسرائيل ليس لديها أيضًا رقابة على سلطة الكنيست بخلاف المحكمة العليا"، وأشاروا أيضًا إلى أن "الإصلاح المقترح سيقضي تمامًا على السبيل الوحيد المتاح لتوفير الضوابط والتوازنات للسلطة التشريعية" (Stopler, 2023).

وصاحب هذه التصريحات العديد من الأعمال الاحتجاجية الرمزية للتعبير عن الغضب تجاه مقترح حزب الليكود. وقام اتحاد النقابات بالتعبير عن رفضه لذلك المقترح من خلال الدعوة للتظاهر والإضراب عن الطعام أمام مكتب رئيس الوزراء ومطالبته بالاستقالة. وقام أيضا رواد الأعمال بالتهديد بسحب أموالهم من البنوك والدعوة لإضراب شامل في القطاعات الاقتصادية (George & Jones, 2023). بالإضافة إلى ذلك، قام جنود الاحتياط بالتصريح بامتناعهم عن الانضمام إلى الجيش وقاموا بتمزيق أمر الالتحاق بالجيش وحرقه أثناء المظاهرات. وأيضًا، هدد العديد من المواطنين مزدوجي الجنسية بترك إسرائيل لأنها لم تعد الدولة الديمقراطية التي يطمحون بها (Kershner & Kingsley, 2023). ولكن مثل هذه الاحتجاجات الشعبية لم تصمد طويلًا

نظرا لأن الحكومة لجأت إلى القمع والترهيب واستخدام العنف المفرط لفض التظاهرات والاعتصامات وإلقاء القبض العشوائي على معارضي القرار.

ميدان تصارع الخطابات

شهد معترك تصارع الخطابات حيادية المتخصصين في القانون الدستوري حول مدى مشروعية مشروع القانون الذي قدمه حزب الليكود؛ مما دعم من موقف الأخير أمام المعارضة. وجمعت تصريحات المتخصصين بين تخوف التحالف اليساري–الليبرالي المعارض من انتهاك حقوق وحريات الأقليات وتفهم لموقف الليكود؛ نظرًا للضعف الهيكلي للنظام الإسرائيلي. فبينما أكد المتخصصون على أن هذا المشروع يمثل تهديدًا للطبيعة والممارسة الديمقراطية رأوا أن غياب دستور ينظم العلاقات بين السلطات يقتضي تعديلًا قانونيًا. فمن خلال تحليل تصريحات المتخصصين والأكاديميين الإسرائيليين في القانون الدستوري، ظهر إجماع حول خصوصية النظام السياسي والقانوني الإسرائيلي وضعف هيكله؛ مما يستدعي تعديله مع مراعاة حقوق الأقلية مثل المثليين وطالبي اللجوء وتنظيم الانتخابات وحرية التعبير وعدم انتهاك مبدأ التمثيل عند القيام بأية إصلاحات تحد من سلطات المحكمة الدستورية (Israel Democracy Institute–IDI, 2023). فقد أقر الكثيرون أن مشروع قانون الليكود يعتبر مشروعًا إصلاحيًّا للنظام السياسي البرلماني لإسرائيل –يحكم فيه رئيس الأغلبية البرلمانية من خلال توليه رئاسة الوزراء– يعمل على استكمال الترتيب المؤسسي للعلاقات بين السلطات الثلاث ولكنه مصحوب بثمن باهظ ممثل في انتهاك حقيقي لمبدأ التمثيل فيما يتعلق بحقوق الأقليات. فبالنسبة لهم، تصميم الآليات الأساسية للنظام الإسرائيلي على أساس مبدأ التغلب هو حرفة دقيقة يجب أن تضمن أنه لن يضر بحقوق الأقلية بل يحذر من وضع يضر فيه ضمان حقوق الأقلية بمبدأ التمثيل الذي يقع على عاتق ممثلي الشعب (Barak–Corren, 2023).

وبالتالي نجد أن رأي المتخصصين كان منقسمًا بين أهمية مشروع القانون لضرورة إصلاح الضعف المؤسسي والدستوري للنظام وتهديده للحقوق والحريات الفردية والممارسات الديمقراطية في المجال العام. ففيما يخص ضرورة إصلاح الضعف المؤسسي والدستوري، عبر المتخصصون عن أن غياب الدستور في إسرائيل قد تسبب في وضع المحكمة العليا محل السلطة الرقابية التي تكمل أحكامها الأجزاء المفقودة من هذا الهيكل بإعطاء نفسها دورًا مركزيًّا في تقرير المسائل الدستورية (Mckernan, 2023). وبالتالي، رأى أغلبية المتخصصين أن الإصلاح المقترح يتماشى مع المعايير التي حددتها المحكمة العليا الإسرائيلية لتدخلها في القانون الأساسي مؤكدة على دستورية نصوصه فيما يتعلق بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي وككيان ديمقراطي. فهناك حاجة إلى الإصلاح، لا سيما فيما يتعلق بالافتقار إلى معايير القابلية للتقاضي والمكانة والاستخدام المفرط لمعيار المعقولية

للإجراءات الحكومية والنظام الذي بموجبه يختار قضاة المحكمة العليا إلى حد كبير من يمكن أن ينضم إلى المحكمة (Lerman, 2023). فعبر الأكاديميون عن دعمهم لبعض الإصلاحات المقترحة في مشروع القانون مثل الإصلاح المتعلق بتغيير لجنة اختيار القضاة مستنكرين أن يقوم القضاة بتقرير من سيكون القاضي القادم باعتباره شيئا غير مقبول على الإطلاق. أما فيما يتعلق بتهديد مشروع القانون لحقوق وحريات الأفراد والممارسات الديمقراطية، فقد أجمع المتخصصون على أن مقترح الحكومة سيغير النظام القانوني والقضائي الإسرائيلي تغييرا جذريا وسيمنح الحكومة الإسرائيلية سلطة غير مقيدة دون توفير أي حماية مؤسسية للحقوق الفردية أو للطابع الديمقراطي لإسرائيل(Kershner & Kingsley, 2023)، وأنه على الرغم من أهمية مشروع القانون كإصلاح فإنه سيترك نظام الحكم في إسرائيل بدون أية وسائل حمائية من الاستخدام غير السليم للتشريعات للإضرار بالسمات الأساسية لإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. وبالتالي يجب الأخذ في الاعتبار أنه على الرغم من أن إرادة الأغلبية هي التي تسود يجب أن تكون هذه الإرادة معقولة وأن الأقلية تمتلك حقوقا يحميها القانون وأن انتهاكها يعتبر اضطهادًا (Barak-Corren, 2023). وبالتالي عند القيام بأية إصلاحات دستورية يجب تحقيق التوازن الدقيق بين حكم الأغلبية وحقوق الأقليات وضمان وجود فصل واضح بين السلطات وضوابط وتوازنات لضمان عدم تمتع أي فرد أو مؤسسة بسلطة سياسية كبيرة من خلال تركيز كل السلطة السياسية في يد السلطة التنفيذية التي تفرض سيطرة كبيرة على الكنيست (Israel Democracy Institute-IDI, 2023).

وقد دعمت تصريحات المتخصصين حول خصوصية النظام القضائي الإسرائيلي من موقف حكومة الليكود من خلال الدفع نحو التوصل إلى صياغة أفضل لمشروع القانون تضمن حقوق الأقليات السياسية في الوقت الذي تسمح فيه للأغلبية اليمينية بالبرلمان بالتحكم في تشكيل المحكمة الدستورية العليا وقراراتها. وظهر العديد من الأصوات الأكاديمية المتخصصة الداعية إلى إيجاد حل وسط يحافظ على دور المحكمة في حماية حقوق وحريات الأقليات السياسية، لا سيما اليساريين مع تقليص سلطاتها الإجمالية من خلال ذلك المقترح، مقرين بوجود عوار في آليات عمل النظام السياسي والقضائي الإسرائيلي (George & Jones, 2023). ففي هذا الإطار، حث العديد من المتخصصين على ضرورة تفاوض الائتلاف الحاكم والمعارضة على صيغة وسط؛ نظرا لأهمية الإصلاحات ولأن حزمة الإصلاح القضائي الكاملة لا تعني انتهاء الديمقراطية الإسرائيلية ومن ثم تأتي أهمية التسوية (Kahana, 2023). فدعوا جميعًا إلى إيجاد حل وسط، معتبرين أن الديمقراطية تعني حكم الأغلبية، وأن هناك حقوقًا فردية لا يمكن للأغلبية أن تنتزعها. وأوصوا بأنه لا يجب السماح لأغلبية بسيطة في الكنيست بإلغاء قرارات المحكمة الدستورية العليا لأن ذلك قد يؤدي إلى تآكل الحماية القانونية لجميع المواطنين وأنه يجب على التحالف إلغاء بند التجاوز الذي سيسمح للكنيست بإلغاء قرارات المحكمة العليا

بالأغلبية البسيطة مع الأخذ في الاعتبار الخوف من إمكانية إساءة استخدام مثل هذا التجاوز والخطر من أنه قد يساهم في تصعيد التوتر بين فروع السلطة (Turak, 2023).

التحالفات الخطابية في ميدان السياسات

على مستوى المعترك الأخير الخاص بالمناقشات البرلمانية وإقرار السياسات، تمكن حزب الليكود مستندًا إلى توصيات المتخصصين في القانون الدستوري وقوة المبررات الأمنية والسياسية والدينية لليمين المتطرف من تمرير مشروع القانون، لا سيما فيما يتعلق بتحديد سلطات المحكمة الدستورية على الكنيست وطريقة تشكيلها. بعد قمع المتظاهرين ضد مشروع القانون الذين اتهموا الحكومة بالانقلاب القضائي وإفلات رئيس الحكومة من المحاكمة في تهم فساد وإحكام سيطرة اليمين المتطرف على السلطة، والاستناد إلى آراء المتخصصين حول العوار المؤسسي في النظام الإسرائيلي، تمكن حزب الليكود من صقل حججه المدعومة من قبل تحالفات يمينية. وبصفته متخصص في الشؤون القضائية والدستورية، تمسك وزير العدل الإسرائيلي برأي المتخصصين في القانون الدستوري من حيث خصوصية النظام الإسرائيلي والحاجة إلى موازنة قوة وسلطات المحكمة الدستورية من خلال منح الكنيست إمكانية الموافقة أو الرفض على قراراتها الخاصة بإبطال أو تفعيل القوانين، مستندًا إلى غياب إطار دستوري حاكم للسلطات الثلاث داخل الدولة بطريقة تحقق التوازن بينها (Berg, 2023). وردًا على الانتقادات القائلة بأن هذا الإصلاح هو نهاية الديمقراطية، أكد حزب الليكود أن التوازن بين فروع السلطة قد تعرض للانتهاك خلال العقدين الماضيين وأن الإصلاحات ستعيد التوازن الصحيح بينها. ومن ثم، اعتبر حزب الليكود أن المقترح بتعديل فقرة التغلب وإلغاء حجة المعقولية وقانون تغيير لجنة اختيار القضاة يمثل دعمًا للديمقراطية لأنه جاء استجابة للناخبين الراغبين في مراعاة التمثيل المتوازن للجنة اختيار قضاة المحكمة الدستورية العليا ورئيسها من خلال اختيار أعضائها عن طريق البرلمان، مما يمثل المزيد من الدعم للديمقراطية (Adams et al., 2023b). وبالتالي دفع الليكود بأن هذا التعديل هو تعبير عن إرادة الناخبين الذين قاموا بانتخاب الحكومة الحالية بغرض تعديل قانون تنظيم السلطة القضائية التي تتدخل بشكل سافر في عملية التشريع بطريقة منحازة للتوجهات اليسارية والليبرالية. فمن وجهة نظر الحزب، هناك ضرورة لإحداث توازن بين السلطة التشريعية والقضائية، مشيرًا إلى أن المحكمة العليا أصبحت مجموعة نخبوية منعزلة لا تمثل الشعب الإسرائيلي، وأنها قد تجاوزت دورها وتدخلت في قضايا لا ينبغي لها أن تبت فيها (Mckernan, 2023). وصرح أيضًا نائب رئيس الوزراء بأن ثقة المواطنين في النظام القضائي قد تراجعت إلى أدنى مستوى وأنه يجب إعادة السلطة إلى المسؤولين المنتخبين الواقعين في أيدي قضاة مفرطين في التدخل، واعتبر أن عقد المحكمة الدستورية لجلسة معلنة لرفض مقترح قانون لإعادة هيكلة السلطة القضائية في 12 سبتمبر 2023 خرقًا

للديمقراطية. وأضاف قائلا: "نذهب إلى صناديق الاقتراع، ونختار ولكن مرة بعد مرة الناس الذين لم ننتخبهم هم من يقررون لنا، وهذه ليست ديمقراطية". كما دافع نتنياهو عن خططه في الإصلاح الشامل قائلا: "إن التحدي الكبير هو إعادة السلطات إلى التوازن المقبول في معظم الديمقراطيات دون الذهاب إلى الجانب الذي من شأنه بالفعل إزالة الضوابط والتوازنات عن سلطة الأغلبية" (Mckernan, 2023).

بالإضافة إلى اعتبار مشروع القانون حلًا للعوار المؤسسي الإسرائيلي، استند هذا المشروع إلى تحالفات خطابية داعمة من قبل أحزاب اليمين المتطرف في مواجهة التيارات اليسارية–الليبرالية والمجتمع المدني مقابل زيادة مساحة نفوذهم وإعطائهم مزيدا من الصلاحيات. وقدمت أحزاب اليمين المتطرف مثل اتحاد التوراة اليهودية والحزب الديني الصهيوني وحزب القوة الصهيونية وشاس حججا دينية داعمة لمشروع القانون الذي تقدم به حزب الليكود من أجل الحصول على إعفاء للمتدينين الحريديم من الالتحاق بالجيش(Berg, 2023). وللوصول لذلك الهدف، أكد اليمين المتطرف على أهمية هذا المشروع في مساعدة أعضاء الأحزاب اليمينية للاعتكاف على ممارسة الشعائر الدينية والتعمق في الدراسات التلمودية التي تقيم الشرعية الدينية التي تقوم عليها الدولة من حيث التأكيد على الخصوصية الدينية لإسرائيل وأحقيتها في التوسع في أرض فلسطين لأنها الأرض الموعودة لليهود من قبل الخالق (Amnesty International, 2023). بالإضافة إلى الحجة الدينية، دفع اليمين المتطرف بحجج أمنية تقر بأهمية هذه التعديلات التي ستمنح الحكومة حرية الحركة ضد الفلسطينيين استنادًا إلى قصص توراتية تؤيد حق الحكومة في استخدام القوة المفرطة في الأراضي الفلسطينية وحرية التوسع في بناء مستوطنات على أراضي الضفة وغزة دون قيود من قبل المحكمة الدستورية العليا ذات التوجه اليساري، والتي يخشى الليكود من تدخلها لتحجيم سلطته. وعلى ذلك، أكد حلفاء نتنياهو من المتشددين والقوميين المتطرفين أنه إذا تم تمرير مقترح القانون فإنهم سيقومون بإلغاء أحكام المحكمة الدستورية العليا التي تحظر البؤر الاستيطانية الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية. كما أنهم سيسعون إلى السماح بالاحتجاز المطول لطالبي اللجوء الأفارقة، بالإضافة إلى استبعاد المتدينين من الخدمة العسكرية الإلزامية رسميًا (Estrin & Martin, 2023).

وقد رفضت المعارضة الممثلة في حزب العمل وحزب المستقبل الآمل وحزب الاتحاد الوطني قيام اليمين المتطرف بالسيطرة على تشريعات الدولة لصالحه من أجل تحسين وضعه السياسي كأغلبية حاكمة. وقال يائير لابيد، رئيس المعارضة في الكنسيت: إنه يجب محاربة هذه التغييرات التي يسعى الليكود إلى القيام بها بكل طريقة ممكنة وتعهد بإلغائها إذا عاد إلى السلطة، مشيرا إلى أن الائتلاف الحاكم يسعى لتنفيذ انقلاب أحادي الجانب وأن المعارضة غير ملزمة به بأي شكل من الأشكال (Berg, 2023). وأكدت المعارضة على أن هذا

المقترح اغتيال لإعلان الاستقلال مُشكلًا أسوأ أزمة منذ تشكيل الدولة وأنه سيحول إسرائيل إلى ديكتاتورية، مشيرًا إلى محاولة رئيس الوزراء الذي يخضع للتحقيق في العديد من تهم الفساد وتهم أخرى لإضعاف القضاء. وأضاف أيضا أنه لن يتم التنازل عن تعيين وعزل قضاة المحكمة الدستورية العليا من قبل لجنة مكونة من محترفين ومشرعين وقضاة ولن يسمح للحكومة بتحويل المشرعين إلى أغلبية سياسية في لجنة يأتي معظمها من الائتلاف اليميني والمحافظ دينيًا (Shotter, 2023). وبناء على ذلك، رفضت المعارضة تأجيل الليكود إقرار التعديلات، اعتقادا منها بأن رئيس الوزراء يحاول إضعافها في الوقت الحالي من أجل تمرير القانون لاحقا، وانسحبت من المفاوضات رافضة أن تتم مساومتها على اختيارها لعضو من أعضاء المحكمة الدستورية العليا مقابل الموافقة على التعديلات.

ومن أجل الالتقاء في نقطة وسط وحل هذه الأزمة، استجاب رئيس الوزراء لاقتراح المتخصصين والرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ بتعديل مسودة القانون وتقديم تنازلات بشأن الإصلاح القضائي من أجل طمأنة المعارضة بأن الهدف من الإصلاحات ليس تقويض الديمقراطية (Sharon, 2024). وقام الائتلاف بالتنازل عن بند إلغاء أحكام المحكمة الدستورية بالأغلبية البسيطة من مسودة القانون مع التأكيد على الاعتماد على الأغلبية المطلقة في اختيار القضاة ومعارضة أحكام المحكمة الدستورية العليا. واقترحت الحكومة نموذجًا جديدًا للمحور الرئيسي في قانون الإصلاح، وهو عملية الاختيار القضائي، الذي من شأنه أن يمنح التحالف مزيدًا من السيطرة على تعيين قضاة المحكمة العليا ولكن ليس بقدر ما هو منصوص عليه في المسودة الأصلية. وبموجب النموذج الجديد المقترح للاختيار القضائي، والذي يسمى بتخفيف موقف الحكومة، سيكون للائتلاف الحاكم السيطرة الكاملة على اختيار أول تعيينين للمحكمة الدستورية العليا خلال فترة ولاية الكنيست وكذلك تعيين رئيس القضاة والذي يتم تحديده حاليا حسب الأقدمية وسيتم إجراء أية تعيينات إضافية بمساهمة من ممثلي المعارضة والقضاء (Harkov, 2023). وعلى ذلك الأساس، تم طرح النسخة المعدلة من مقترح القانون للنقاش بين قوى التحالف والمعارضة التي احتجت على الإصلاح القضائي على نطاق واسع، وبناء عليها تم اعتماد مسودة القانون من قبل البرلمان (The Associated Press, 2023).

الخلاصة

أكدت الأدبيات الأنجلوسكسونية في السياسات العامة على القواعد والإجراءات الخاصة بالخطوات التي تتبعها الحكومة من أجل حل المشكلات الموجودة وربطها بالحلول المقترحة ولكن هذه المداخل الشمولية والإجرائية لن تمكن محللي السياسات العامة من فهم وتفسير القرارات الحكومية المختلفة المرتبطة بقطاعات ومشكلات متعددة ومعقدة. فهناك بعض الجوانب المرتبطة بنوايا ومعتقدات وأهداف الفاعلين التي يجب أن يتم أخذها في الاعتبار

لفهم وتفسير العديد من السياسات والقرارات التي تم اتخاذها. فمع تعدد تعريفات السياسات العامة وصعوبة تحديد قواسم مشتركة بينها، ظهرت توجهات سوسيولوجية تهتم بسياسات الدولة كفعل عام يقوم به مجموعة من الفاعلين من خلال مقترحات وحلول لمشكلات. ويعمل الفاعلون على صياغة وتعريف المشكلات من أجل تبرير السياسات المقترحة وتأكيد شرعيتها عن طريق ربطها بمشكلة محددة وتمريرها؛ مما يمثل مكسبًا سياسيًّا للفاعلين في مواجهة خصومهم. وعند دراسة القرارات والسياسات المقترحة والمعبرة عن نوايا وأهداف الفاعلين يظهر تحليل التحالفات الخطابية كوسيلة لفهم وتفسير عمليات صياغة واتخاذ القرارات في مواجهة الخصوم.

ومن خلال تسليط الضوء على مقترح القانون المقدم من الائتلاف الحاكم الإسرائيلي لتغيير عملية اختيار أعضاء المحكمة الدستورية العليا والتقويض من سلطاتها، نجد أن الهدف الأساسي لذلك المشروع هو تمكين حزب الليكود من الاستمرار في الحكم والتحكم في قرارات المحكمة الدستورية من خلال الأغلبية البسيطة في الكنيست. كما تمكن الليكود من تمرير هذا المقترح بمساعدة الائتلاف اليميني الحاكم الذي دعم المشروع بحجج أمنية ودينية وسياسية تؤسس لشرعية المسودة. وبالإضافة إلى ذلك، ارتكن حزب الليكود إلى الحجج السياسية الخاصة بالطبيعة الخاصة بالنظام القضائي الإسرائيلي من أجل التأسيس لضرورة مراجعة سلطات وتشكيل المحكمة الدستورية العليا لصالح الليكود من خلال إعطائه صلاحية الاعتراض على قرارات المحكمة بالأغلبية البسيطة.

فمن خلال تحليل التحالفات الخطابية الداعمة لليكود، نجد أن المدخل البراجماتي قد اعتمد على تصريحات وحجج الفاعلين من أجل الكشف عن نواياهم وتحديد أهدافهم وإبراز التحالفات الخطابية الداعمة للفاعلين في تحليل السياسات العامة. فعلى عكس الرشادة، نجد أن المدخل البراجماتي يمكن الباحثين في الشؤون الإسرائيلية من دراسة عوامل أخرى دون العقلانية من أجل فهم أكثر عمقًا لمحركات ودوافع الفاعلين السياسيين في إسرائيل. فمثلا تحليل التحالفات الخطابية ساهم في التوصل للعديد من الجوانب الخفية من متخذي القرار في الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالقوانين المنظمة للسلطة القضائية مثل الخوف من المحاكمة في حال ترك السلطة كما هو الحال مع حزب الليكود أو الرغبة في انتزاع المزيد من الصلاحيات مثل إعفاء المتدينين الحريديم من التجنيد الإلزامي والسعي نحو تقويض سلطات وأدوات القوة لدى المعارضة مثل استقلالية المحكمة الدستورية وعملها كرقيب على الكنسيت الذي غلبت عليه الأغلبية اليمينية منذ الثمانينيات باستثناء بعض الفترات. فالتحالفات الخطابية ساعدت في توضيح كيف جمع الليكود العديد من الحجج القوية الداعمة له من الناحية الأمنية والسياسية والدينية، مما مكنه من مواجهة المعارضة داخل البرلمان وفي المجال العام عن طريق حشد آراء داعمة لضرورة إصلاح النظام القضائي مع إدخال بعض التعديلات المطمئنة للمعارضة فيما يتعلق بالتشكيل والأغلبية المطلوبة لرفض قرارات المحكمة لضمان مرور المقترح.

ويمثل المدخل البراجماتي رؤية أكثر تفاعلية لعملية صنع السياسة العامة من خلال التركيز على الفاعلين وتسليط الضوء على أهدافهم ومصالحهم التي يتم التعبير عنها في تصريحاتهم وخطاباتهم؛ مما يساعد على إبراز الخصوصية الثقافية والسياسية للعديد من دول العالم، لا سيما الدول النامية. فمع مرور الوقت، أصبح نموذج مراحل ودورة السياسات شديد الجمود بالنسبة لسيولة ومرونة الأحداث في الواقع؛ وترتب على ذلك أن السياسات لا تمر بنفس ذات المراحل من حيث الترتيب والمحتوى والنتيجة؛ مما دفع إلى أهمية التركيز على الفاعلين لتحقيق فهم أكثر تماشيًا مع الواقع.

ونجد أن المدخل البراجماتي يساعد على التنبؤ في بعض الأحيان بالمستقبل السياسي للفاعلين في السياسات العامة على ضوء موازين القوة التي يكشف عنها تحليل التحالفات الخطابية. ومن الممكن تطبيق ذلك على الحالة الإسرائيلية فيما يتعلق بمستقبل حزب الليكود، لا سيما على ضوء الأحداث الجارية في غزة وسياسة الإبادة الجماعية للحزب ضد الفلسطينيين منذ أكتوبر 2023. فمن خلال استخدام المنهج البراجماتي، رأينا القوة المؤسسية والقواعد الشعبية التي يتمتع بها أحزاب اليمين المتطرف في المجتمع الإسرائيلي، خصوصا مع تزايد أعمال المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. وبالتالي نجد أنه مع نجاح حزب الليكود في تمرير مشروع قانون يعمل على تقويض صلاحيات المحكمة الدستورية العليا في رقابتها على الكنيست من الصعب أن يأتي إلى الحكم حزب ليبرالي أو يساري على الرغم من اهتزاز شرعية حكومة حزب الليكود. فمن الممكن أن تتغير شخصية رئيس الحكومة ويتم استبداله بشخصية أخرى من اليمين المتطرف الإسرائيلي دون أن يكون هناك ميل نحو انتصار الأحزاب اليسارية أو الأحزاب الأكثر اعتدالا في الوصول للحكم في المستقبل من خلال الحصول على أغلبية برلمانية. وذلك يرجع إلى الشعبية والتأييد التي يحظى بهما الفكر اليميني المتطرف في المجتمع الإسرائيلي، خصوصًا بين ساكني المستوطنات غير الشرعية التي يتم بناؤها على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة؛ مما يرجح استمرارية اليمين المتطرف والليكود وسيطرتهما على الحكم. فالحجج الدينية والسياسية والأمنية التي يسوقها اليمين المتطرف تجد قبولًا ورواجًا واسعًا في المجتمع الإسرائيلي كالسبيل الوحيد لحماية وضمان بقاء الدولة الصهيونية واستمرارها في مواجهة المقاومة الفلسطينية والعداء الشعبي على مستوى المنطقة. وإذا كان من المقرر أن يحدث تغيير جذري نتيجة للأحداث الجارية في غزة، فسيكون ذلك في صورة انهيار تدريجي لتماسك المجتمع الإسرائيلي وبعض معتقداته من حيث أحقيته في الأراضي الفلسطينية، وتقويض للصلاحيات التي تتمتع بها الدولة الصهيونية من حيث استخدام القوة المفرطة والعنف دون قيد أو شرط –من قبل المجتمع الدولي– في مواجهة الفلسطينيين.

المراجع

المراجع العربية

جمعة، سلوى شعراوي (1999). *تحليل السياسات العامة في الوطن العربي*. مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة. القاهرة.

المنوفي، كمال. (2009). تحليل السياسات العامة وأداء النظام السياسي. علي الدين هلال (محرر). *تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية*. مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.

المراجع الأجنبية

Adams, P., Berg, R., & Peter, L. (2023). Israel judicial reform: Crowds confront police as key law passed. *BBC News*. Retrieved July 25, 2023 from https://www.bbc.com/news/world-middle-east-66258416

Amnesty International (2023). Defending the rule of law, enforcing apartheid. The double life of Israeli judiciary. Retrieved September 13, 2023 from https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/09/defending-the-rule-of-law-enforcing-apartheid-the-double-life-of-israels-judiciary/

Barak-Corren, N. (2023). The Levin-Rothman plan for altering the judicial system: A comprehensive analysis and a proposal for consideration. *Hebrew University of Jerusalem*. Retrieved March 6, 2023 from https://drive.google.com/file/d/1_r-5u_lT6TIc27SjireMrlNux1roM72C/view

Berg, R. (2023). *Israel judicial reform explained: What is the crisis about? BBC News*. Retrieved September 11, 2023 from https://www.bbc.com/news/world-middle-east-65086871

Dye, T. (1978). Oligarchic tendencies in national policy-making: the role of private policy-planning organizations. *Journal of Politics, (40)*2, 309–333.

Estrin, D. & Martin, M. (2023). A controversial judicial reform bill in Israel passes an initial vote in parliament. *NPR*. Retrieved July 11, 2023 from https://www.npr.org/2023/07/11/1186916669/a-controversial-judicial-reform-bill-in-israel-passes-an-initial-vote-in-parliam

George, L. & Jones, M. (2023). Analysis: Israel's judicial reform turmoil threatens economic growth, investment. *Reuters*. Retrieved July 31, 2023 from https://www.reuters.com/world/middle-east/israels-judicial-reform-turmoil-threatens-economic-growth-investment-2023-07-30/

Gold, H. (2023). A threat to democracy or a much-needed reform? Israel's judicial overhaul explained. *CNN*. Retrieved March 27, 2023 from https://edition.cnn.com/2023/03/25/middleeast/israel-judiciary-netanyahu-explainer-intl/index.html

Hall, P. (1993). Policy Paradigms, social learning and the state: The case of economic policy making in Britain. *Comparative Politics,* (25)3, 275-296.

Harkov, L. (2023). Herzog: Israel's enemies taking advantage of divisions over judicial reform. *The Jerusalem Post*. Retrieved June 1, 2023 from https://www.jpost.com/israel-news/article-744697

Israel Democracy Institute -IDI. (2023). Briefing by IDI President Yohanan Plesner Following the Suspension of the Judicial Overhaul. Retrieved March 28, 2023 from https://en.idi.org.il/galleries/48909

Jones, C. O. (1970). *An Introduction to the Study of Public Policy*. North Scituate, Mass.: Duxbury Press, Belmont

Kahana, A. (2023). Sharansky says legal overhaul not 'end of democracy' but needs tweaks. *Israel Hayom.* Retrieved February 21, 2023 from https://www.israelhayom.com/2023/02/21/sharansky-says-legal-overhaul-not-end-of-democracy-but-needs-tweaks/

Kershner, I., & Kingsley, P. (2023). What is next for Israel's judicial overhaul. *The New York Times.* Retrieved September 13, 2023 from https://www.nytimes.com/article/israel-judicial-overhaul-vote.html

Kingdon, J. (1984). *Agendas Alternatives and Public Policies*. Little Brown, Boston.

Knoepfel, P., Larrue, C., & Varone, F. (2001). *Analyse et pilotage des politiques publiques.* Helbing & Lichtenbahn, Genève.

Lascoumes, P. & Le Galès, P. (2012). *Sociologie de l'action publique*. *2e édition*. Armand Colin, Paris.

Laswell, H. & Kaplan, A. (1950). *Power and Society: A Framework for Political Inquiry*. Yale University Press, New Haven.

Laswell, H. (1936). *Politics: Who Gets what, when, and how?* Whittlesey House, New York.

Lerman, E. (2023). The Battle Over Israel's Judicial Reforms. *The Jerusalem Strategic Tribune*. Retrieved January 3, 2023 from https://jstribune.com/lerman-the-battle-over-israels-judicial-reforms/

Lerner, D. & Laswell, H. (1951). *The Policy Sciences; Recent Developments in Scope and Method*. Stanford University Press, Stanford.

Lindblom, C. (1958). Policy Analysis. *The American Economic Review*, *48*(3), 298–312.

Lindblom, C. (1959). The Science of Muddling-Through. *Public Administration Review, (19)*2, 79-88.

Mckernan, B. (2023). 'Israel prepares for vote related to controversial judicial reform plan. *The Guardian.* Retrieved June 13, 2023 from https://www.theguardian.com/world/2023/jun/13/israel-prepares-for-vote-related-to-judicial-reform-plan

Mény, Y & Thoenig, J. C. (1989). *Politiques publiques*. Presses Universitaires de France, Paris.

Muller, P & Surel, Y. (1998). *L'Analyse des politiques publiques*. Montchrestien, Paris.

Muller, P. (2009). *Les politiques publiques*. 8e édition. Presses universitaires de Paris, Paris.

Paquin, S., Bernier, L. & Lachapelle, G. (2011). *L'Analyse des politiques publiques*. Presses de l'université de Montréal, Montréal.

PBS (2023). Israeli judicial overhaul. Retrieved November 5, 2023 from https://www.pbs.org/newshour/tag/israel-judicial-overhaul

Peters, R.S. (1973). *Reason and Compassion*. Routledge and Kegan Paul, London.

Sabatier P. A. (1999). *Theories of the Policy Process*. Westview Press, Oxford.

Sharon, J. (2024). In historic ruling, High Court strikes down key judicial overhaul legislation. *Times of Israel*. Retrieved January 1, 2024 from https://www.timesofisrael.com/in-historic-ruling-high-court-strikes-down-key-judicial-overhaul-legislation/

Shotter, J. (2023). Israeli parliament approves first part of judicial overhaul. *Financial Times*. Retrieved July 24, 2023 from https://www.ft.com/content/eac2b063-2f22-4149-99b2-dda967872cd9

Simon, H. A. (1977). *The New Science of Management Decision*. Prentice-Hall, Englewood Cliffs (N.J.).

Stopler, G. (2023). The Israeli Government's Proposed Judicial Reforms: An Attack on Israeli Democracy. *Constitutionnet*. Retrieved February 16, 2023 from https://constitutionnet.org/news/israeli-governments-proposed-judicial-reforms-attack-israeli-democracy

The Associated Press. (2023). Israeli PM Netanyahu announces pause on judicial reform after mass protests. *CBC News*. Retrieved March 28, 2023 from https://www.cbc.ca/news/world/israel-protests-judicial-reform-1.6791919

Turak, N. (2023). Huge uncertainty for investors and economy as Israel's government pushes for controversial reforms. *CNBC*. Retrieved March 1, 2023 from https://www.cnbc.com/2023/03/01/israel-judicial-reforms-protests-against-netanyahu-risks-to-economy.html

Wildavsky, A. (1966). The political economy of efficiency: cost-benefit analysis, systems analysis, and program budgeting. *Public Administration Review*, (*26)* 4, 292–310.

Wildavsky, A. (1985). The once and future school of public policy. *The Public Interest*, *(79)*. 25-41.

Zittoun, P. & Demongeot (2009). Debates in French Policy Studies: From Cognitive to Discursive Approaches. *Critical Policy Studies*, 3, 391–406.

Zittoun, P. (2000). *La Politique Du Logement, 1981-1995 : Transformations D'une Politique Publique Controversée*. Paris: L'Harmattan.

Zittoun, P. (2009). Understanding policy change as a discursive problem. *Journal of Comparative Policy Analysais*, *11*(1), 65–82.

Zittoun, P. (2013). *La fabrique politique des politiques publiques*. Presses de Science Po, Paris.

Zittoun, P. (2014). *The Political Process of Policy-Making: A Pragmatic Approach to Public Policy*. Palgrave Macmillan.

The International Journal of Public Policies In Egypt, Volume 3, Issue 1 (January 2024)
ISSN: Print: 2812-4758, Online: 2812- 4766
Published by IDSC

The Discursive Alliances of the Likud Party's Policy Toward the Judicial Authority in Israel (February-December, 2023)

Abstract

This study seeks to examine how the Israeli right-wing Likud Party was able to implement a law package that limits the powers of the Supreme Constitutional Court despite facing strong opposition. The package of laws restructures the judicial authority and allows the legislative authority to review the court's decisions and change the method of selecting its members, despite significant opposition. To answer this question, the study adopted a pragmatic approach and analyzed the discourses of political, academic, and popular forces that presented arguments and evidence in support of or against the draft law. The study concluded that the Likud Party's success in passing the draft law was due to its alliances with far-right forces, who -in support of the package of laws- formulated arguments revolving around security, political, and religious exigencies to ensure the survival and protection of the Jewish state. The study relied on qualitative research methods and analyzed 40 speeches by politicians from different party affiliations, Israeli public opinion leaders, and academics regarding the Likud Party draft law from its proposal in February 2023 until its adoption.

Keywords: Public policy analysis, the pragmatic approach and discursive alliances, the Draft Law of the Israeli Supreme Constitutional Court, the Likud Party